أنطاليا - الإعلان الوزاري

نحن وزراء البيئة ورؤساء وفود الأطراف المتعاقدة في اتفاقية برشلونة لحماية البيئة البحرية والمنطقة الساحلية للبحر الأبيض المتوسط (اتفاقية برشلونة) وبروتوكولاتها، المجتمعين في أنطاليا، تركيا في 9 كانون الأول/ ديسمبر 2021،

نحتفي بفخر بمرور 45 عامًا على إطار التعاون الإقليمي الذي تم إنشاؤه من خلال خطة عمل البحر الأبيض المتوسط واتفاقية برشلونة وبروتوكولاتها، ومساهمته الكبيرة في تحقيق بحر وسواحل متوسطية صحية ومستدامة؛

إذ ندرك أن البحر الأبيض المتوسط يؤدي وظيفة لا غنى عنها في اقتصاد المجتمعات والدول الساحلية منذ العصور القديمة وكان حيويًا لازدهار الأجيال الحالية والمقبلة، وذلك بفضل خصائصه البيئية الفريدة وثراء موارده وتنوعه الثقافي؛

وإذ ندرك أن لمنطقة البحر الأبيض المتوسط إمكانات كبيرة للمساهمة في تنفيذ الاستراتيجيات وجداول الأعمال العالمية للتنمية المستدامة وتسريعه؛

وإذ نشير إلى الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، المعنونة "المستقبل الذي نريد" وقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة A / RES / 70/1 المؤرخ في 25 أيلول/ سبتمبر 2015، المعنون "تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030 "؛

وإذ نشير كذلك إلى قرارات جمعية الأمم المتحدة للبيئة (UNEA) ذات الصلة، فضلاً عن الاتفاقات البيئية متعددة الأطراف والصكوك الدولية الأخرى، بما في ذلك اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (UNFCCC)، واتفاقية الأمم المتحدة بشأن التنوع البيولوجي (CBD)، والصكوك التي تنظمها المنظمة البحرية الدولية (IMO)، واتفاقيات اتفاقيات بازل وروتردام واستكهولم؛

وإذ نرحّب بإعلان كونمينغ الذي اعتمده الاجتماع الخامس عشر لمؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي، الجزء 1 (كونمينغ، الصين، 11-15 تشرين الأول/أكتوبر 2021) من أجل تطوير واعتماد وتنفيذ إطار عالمي فعال للتنوع البيولوجي لما بعد عام 2020، وكذلك ميثاق غلاسكو للمناخ المعتمد من قبل قمة المؤتمر السادس والعشرين للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (UNFCCC) (غلاسكو، المملكة المتحدة، 31 تشرين الأول/أكتوبر-13 تشرين الثاني/نوفمبر 2021) نحو تنفيذ أهداف اتفاقية باريس كمعالم حاسمة للتصدي لتهديدات فقدان التنوع البيولوجي وتغير المناخ على الصعيد العالمي؛

وإذ نشير إلى الإعلانات الوزارية للاتحاد من أجل المتوسط بشأن الاقتصاد الأزرق المستدام وبشأن البيئة والعمل المناخي لعام 2021، والتي تهدف إلى توحيد الجهود وتكثيف تنفيذ الالتزامات العالمية والإقليمية ذات الصلة في منطقة البحر الأبيض المتوسط؛

إذ يساورنا بالغ القلق إزاء الأزمات العالمية المترابطة الجارية المتعلقة بالمناخ والتنوع البيولوجي والتلوث ونتائجها في منطقة البحر الأبيض المتوسط، ولا سيما الحالة الراهنة للبيئة البحرية والساحلية لمنطقة البحر الأبيض المتوسط، والآثار الضارة للأنشطة البشرية، والكوارث الطبيعية، وتغير المناخ، والتلوث البري والبحري، وفقدان التنوع البيولوجي، وتدهور النظام الإيكولوجي، والتي لديها تداعيات اقتصادية واجتماعية وخطيرة؛

وإذ يساورنا القلق من جراء تدهور حالة البحر المتوسط على مدى العقد الماضي، بسبب زيادة تسرب الزيوت والمواد والنفايات الخطرة والمضرة وأكاسيد الكبريت والنيتروجين، فضلا عن انبعاثات الغازات الدفيئة وما تسببه من آثار على التنوع البيولوجي البحري والساحلي؛

وإذ يساورنا بالغ القلق أيضًا إزاء الآثار الخطيرة لجائحة كوفيد 19على حياة البشر وصحتهم، وكذلك على الاقتصادات والمجتمعات، والتي تهدد جهودنا المبذولة للتغلب على الأزمة الثلاثية المتعلقة بالتلوث والتنوع البيولوجي والمناخلتحقيق التنمية المستدامة في منطقتنا؛

وإذ نعرب عن جزعنا من نتائج عمليات الرصد والتقييم المختلفةالتي تصور التغيرات بشرية المنشأ المتزايدة في بيئة حوض البحر الأبيض المتوسط الذي من المتوقع أن يظل، باعتباره نقطة ساخنة لتغير المناخ، مثل تقارير الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ (IPCC) الأخيرة، تقرير التقييم العالمي عن التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية الذي يعدّه المنبر الحكومي الدولي للعلوم والسياسات في مجال التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية (IPBES)، تقرير حالة البيئة والتنمية في البحر الأبيض المتوسط (SoED) لعام 2020 وتقرير تقييم البحر الأبيض المتوسط الأول (MAR1) حول "المناخ والتغير البيئي في حوض البحر الأبيض المتوسط - الوضع الحالي والمخاطر المستقبلية"؛

وإدراكا بأن هناك ثغرات معرفية، بما في ذلك الإسقاطات، بشأن تأثيرات تغير المناخ والتدهور البيئي والحاجة الملحة إلى مواصلة تعزيز الجهود الرامية إلى سد تلك الثغرات من خلال البناء على الآليات القائمة وتعزيزها؛

وبعد الاستماع إلى الدعوات إلى العمل التي أعرب عنها الشركاء والمجتمع المدني وخاصة الشباب من أجل تغيير حاسم وعاجل وفعال نحو مستقبل مستدام وأكثر اخضرارًا؛

ومع ملاحظة الإجراءات الوطنية والإقليمية والتعهدات التي قدّمتها الأطراف المتعاقدة تماشيا مع قدراتها الوطنية.

وارتياحاً لالتقدم الكبير الذي تم إحرازه في تعزيز التعاون الإقليمي وتعزيز التنسيق في تنفيذ اتفاقية برشلونة وبروتوكولاتها، والتزاما بمواصلة وتعزيز العمل في هذا الاتجاه من خلال جملة أمور منها تعزيز التآزر والتعاون الإقليمي من أجل تحسين الاستخدام الفعال والكفء للموارد؛

وإذ نظل ملتزمين بالمخرجات الطموحة للاجتماع الثاني والعشرين للأطراف المتعاقدة في اتفاقية برشلونة وبروتوكولاتها، والاستراتيجية المتوسطة الأجل 2022-2027 لخطة عمل البحر المتوسط/ برنامج الأمم المتحدة للبيئة، والقرارات المتخذة في هذه المناسبة باعتبارها تجسيدًا لـرؤيتنا الجماعية للبحر الأبيض المتوسط والمناطق الساحلية؛

وإذ نعترف بالدور الرئيسي للتعاون الإقليمي، لا سيما في إطار خطة عمل البحر الأبيض المتوسط/ برنامج الأمم المتحدة للبيئة - اتفاقية برشلونة، في مواجهة التحديات البيئية الحالية والناشئة ودعم تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وأهداف التنمية المستدامة، على وجه الخصوص أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالمحيطات وكذلك الأهداف والغايات ذات الصلة المحددة على المستوى العالمي؛

وإذ يلفت إلى العملية الجارية، عملا بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 249/72 (2017)، لوضع اتفاق دولي ملزم قانونا باعتباره أداة بشأن حفظ التنوع البيولوجي البحري واستخدامه المستدام في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية [1] فعالة لتنفيذ الأهداف الدولية لحماية وحفظ 30 في المائة من المحيطات بحلول عام 2030؛

1. نجدد التزامنا بتحقيق بيئة صحية ونظيفة ومستدامة وصامدة أمام تغير المناخ وبحر متوسط وساحل يحتوي على نظم إيكولوجية بحرية وساحلية منتجة ومتنوعة بيولوجيًا، حيث يتم تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وأهداف التنمية المستدامة لصالح الناس والطبيعة وترك إرث مزدهر للأجيال القادمة، مع الاحترام الكامل للاعتبارات الجنسانية والشبابية؛

2. نتبنى التنفيذ الكامل للاستراتيجية المتوسطة الأجل 2022-2027 لخطة عمل البحر المتوسط/ برنامج الأمم المتحدة للبيئة كإطار للعمل مع جميع الشركاء في المنطقة، لتعزيز الفرص والعمل نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وعقد الأمم المتحدة لاستعادة النظام الإيكولوجي وعقد الأمم المتحدة لعلوم المحيطات من أجل التنمية المستدامة، وللمساهمة في التنفيذ الكامل للصكوك العالمية الرئيسية، بما في ذلك اتفاقية التنوع البيولوجي وإطارها العالمي للتنوع البيولوجي لما بعد 2020، واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (UNFCCC)، وغيرها من العمليات ذات الصلة؛

3. *نجدد التزامنا* بتحقيق الوضع البيئي الجيد والأهداف البيئية للبحر الأبيض المتوسط المحددة في إطار خطة عمل البحر المتوسط/ برنامج الأمم المتحدة للبيئة واتفاقية برشلونة والتنفيذ الكامل لبرنامج الرصد والتقييم المتكاملين والنهج القائم على النظام الإيكولوجي، للسماح باتخاذ قرارات مستنيرة، والتنفيذ الفعال؛

4. ندعو الأطراف المتعاقدة إلى الإبلاغ عن اتخاذ الإجراءات المحلية والإقليمية من أجل الطبيعة وتنفيذ مجموعة الأدوات الكاملة التي تشكل اتفاقية برشلونة، مما يؤدي إلى تعزيز آليات المساءلة والتنفيذ، ودعم عمليات رصد وإبلاغ متينة؛

التحول إلى منطقة البحر الأبيض المتوسط صامدة أمام تغير المناخ وتتسم بالكفاءة في استخدام الموارد ومستدامة

5. نكرر التأكيد على التزامنا الراسخ بتحقيق أهداف اتفاقية باريس ومواصلة الجهود الرامية لقصر زيادة درجة الحرارة العالمية عند 1.5 درجة مئوية فوق مستويات ما قبل الصناعة، وكذلك مواصلة دمج التكيف في التخطيط المحلي والوطني والإقليمي؛

6. نلتزم بتعافي مستدام بعد كوفيد 19، مصمم خصيصًا لمنطقة البحر الأبيض المتوسط وخصوصياتها، مع استهلاك وإنتاج مستدامين كعامل رئيسي لإعادة البناء بشكل أفضل والانتقال إلى اقتصاد أزرق مستدام، من خلال التحول إلى نماذج الأعمال التجارية الخضراء والدائرية المبتكرة، ووضع سياسات تمكينية، وخلق وظائف خضراء، وتوفير سلاسل إمداد أكثر تنوعًا وتوزيعًا ومرونة وقدرة على التكيف، أخذاً بعين الاعتبار القدرات والظروف الوطنية؛

[1] صك دولي ملزم قانونًا بموجب اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار بشأن حفظ التنوع البيولوجي البحري للمناطق الواقعة" A / RES / 72/249 خارج نطاق الولاية الوطنية" (24.12.2017)

7. نجدد تعهدنا بتقديم دعمنا الكامل لأهداف ورؤية خطة عمل البحر الأبيض المتوسط/ برنامج الأمم المتحدة للبيئة - اتفاقية برشلونة وبروتوكولاتها بينما نصمم خططنا الجماعية للتعافي الأخضر لمنطقة البحر الأبيض المتوسط، لضمان انتعاش مستدام ومرن وشامل ومراعي للمنظور الجنساني، يعزز المساواة ويسرع التقدم بما يتماشى مع خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وأهداف التنمية المستدامة؛

8. ندعو الأطراف المتعاقدة إلى تقديم التزامات أكثر طموحًا للحد من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري في أقرب وقت ممكن، مما يساهم في تحقيق هدف الحياد المناخي بحلول منتصف القرن، فضلاً عن التزام الأطراف المتعاقدة في المؤتمر السادس والعشرين للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في غلاسكو بالعمل مع جميع الشركاء وأصحاب المصلحة الدوليين والإقليميين المعنيين لزيادة الطموح المناخي وبناء المرونة وخفض الانبعاثات من خلال إجراءات جماعية قوية؛

ترك إرث خالٍ من التلوث والقمامة

9. نحيي مشاركة الأطراف المتعاقدة في اتخاذ التدابير المناسبة لمنع تلوث البحر الأبيض المتوسط والتخفيف من حدته ومكافحته والقضاء عليه إلى أقصى حد ممكن، وتحقيقا لهذا الهدف نلتزم بما يلي:

(أ) تشجيع التنفيذ السريع للتدابير المعتمدة للحد من انبعاثات ملوثات الهواء، وكذلك التدابير التي تساعد في التحول إلى إزالة الكربون، وكفاءة الطاقة واستدامة الموانئ والمدن الساحلية على طول البحر الأبيض المتوسط؛

(ب) تقديم الاقتراح المشترك والمنسق إلى المنظمة البحرية الدولية بحلول منتصف عام 2022 بشأن تعيين البحر الأبيض المتوسط لأخذه بعين الاعتبار، ككل، كمنطقة للتحكم في انبعاثات أكاسيد الكبريت (Med SOx ECA)، مع تاريخ طموح للدخول حيز التنفيذ بهدف تحسين صحة النظام البيئي للبحر الأبيض المتوسط وسكانه في الوقت المناسب ؛[2]؛

(ت) تشجيع الأطراف المتعاقدة على البدء بمواصلة العمل على استكشاف جدوى منطقة التحكم في انبعاثات أكاسيد النيتروجين في البحر الأبيض المتوسط خلال الفترة 2022-2023 للحد من انبعاثات الشحن وتحقيق فوائد صحية وبيئية كبيرة؛

(ث) التنفيذ الفعال لاستراتيجية البحر الأبيض المتوسط للوقاية والتأهب والاستجابة للتلوث البحري الناجم عن السفن (2022-2031) مما يساهم في تحقيق هدف بيئة البحر الأبيض المتوسط البحرية والساحلية النظيفة والصحية، من خلال قطاع بحري مستدام وخالٍ من التلوث، مدعومًا بصرامة نظام الإنفاذ والتعاون المعزز متعدد القطاعات؛

(ج) تعزيز العمل بالتآزر مع المبادرات الإقليمية والعالمية الأخرى ذات الصلة، لا سيما من أجل إنشاء لجنة تفاوض دولية في جمعية الأمم المتحدة للبيئة (UNEA) 5.2، مع تفويض لوضع اتفاق عالمي ملزم قانونًا للتصدي للتلوث البلاستيكي، بهدف منع وتقليل القمامة البحرية، بما في ذلك الجزيئات البلاستيكية الدقيقة، وآثارها الضارة من خلال التنفيذ الفعال للخطة الإقليمية لإدارة القمامة البحرية في البحر الأبيض المتوسط على النحو الذي اعتمده مؤتمر الأطراف الثاني والعشرون، ولتحقيق هذا الهدف نعترف ونشجع عمل منصة التعاون في مجال القمامة البحرية، التي أُنشئت في منطقة البحر الأبيض المتوسط لزيادة التآزر والتكامل والتأثيرات الإيجابية على الأرض ، مع مراعاة الاحتياجات الوطنية، وكذلك مبادرة البحر الأبيض المتوسط الأزرق وعمله الرائد بشأن البحر الأبيض المتوسط الصحي الخالي من البلاستيك؛

(ح) بذل مزيد من الجهود لمواجهة التحديات الإقليمية في التعامل مع معالجة مياه الصرف في المناطق الحضرية وإدارة حمأة مياه الصرف الصحي من خلال التنفيذ الفعال للخطط الإقليمية المحدثة بشأن معالجة مياه الصرف في المناطق الحضرية وإدارة حمأة المجاري من قبل الأطراف المتعاقدة في الجداول الزمنية المتفق عليها ؛

حماية واستعادة التنوع البيولوجي والنظم البيئية

10. ندعو الأطراف المتعاقدة إلى اتخاذ التدابير اللازمة للتنفيذ الفعال لأحكام اتفاقية برشلونة وبروتوكولها المتعلقة بالمناطق المتمتعة بحماية خاصة والتنوع البيولوجي في البحر الأبيض المتوسط، لحماية وحفظ التنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية الهشة، وكذلك

2

3 كما تم الاتفاق عليه في اجتماع الدول الأطراف 22 عبر القرار IG.25/14

أنواع الحيوانات والنباتات البرّية النادرة أو المستنفدة أو المعرضة للخطر أو المهددة بالانقراض وموائلها، واعتماد استراتيجيات وخطط وبرامج للحفاظ على التنوع البيولوجي والاستخدام المستدام للموارد البيولوجية البحرية والساحلية، وفي هذا الصدد تلتزم بما يلي:

أ) التنفيذ الكامل والفعال لبرنامج العمل الاستراتيجي لما بعد عام 2020 للحفاظ على التنوع البيولوجي والإدارة المستدامة للموارد الطبيعية في منطقة البحر الأبيض المتوسط (البحر الأبيض المتوسط لما بعد خطة العمل الاستراتيجية لحفظ التنوع البيولوجي لعام 2020)، كمساهمة إقليمية في إطار عمل التنوع البيولوجي العالمي لاتفاقية التنوع البيولوجي لما بعد عام 2020 الذي يتعين اعتماده في عام 2022 وتشجيع دمجه في الأطر التنظيمية الوطنية للتنوع البيولوجي، ولا يما في الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية الجديدة/ المحدثة للتنوع البيولوجي؛

ب) اتخاذ تدابير فعالة لتنفيذ الاستراتيجية الإقليمية لما بعد 2020 للمناطق المحمية البحرية والساحلية (MCPA) وتدابير الحفظ الفعالة الأخرى القائمة على المناطق (OECM) في البحر الأبيض المتوسط ، بما يتفق تمامًا مع البروتوكول المتعلق بالمناطق المتمتعة بحماية خاصة والتنوع البيولوجي التابع لاتفاقية برشلونة، في التنسيق مع المنظمات الإقليمية الدولية الأخرى بهدف تحقيق نتائجها وأهدافها الاستراتيجية بشكل فعال.

ت) بذل كل جهد لحماية وحفظ ما لا يقل عن 30 في المائة من البحر الأبيض المتوسط بحلول عام 2030 من خلال أنظمة متصلة جيدًا وممثلة بيئيًا وفعالة للمناطق المحمية البحرية والساحلية وتدابير الحفظ الفعالة الأخرى القائمة على المناطق، مع تدابير حماية وحفظ معززة وملموسة، بما يساهم في تحقيق هدف حماية 30% من المحيطات العالمية بحلول عام 2030؛

ث) تشجيع تقيد الأطراف المتعاقدة بالإصدار الأول من أيام المناطق مشمولة بحماية خاصة وتحظى باهتمام دول حوض البحر الأبيض المتوسط (SPAMI) في عام 2022 والأدوات ذات الصلة؛

ج) تعزيز الجهود الرامية إلى حماية الأنواع المعرضة للخطر أو المهددة بالانقراض والحفاظ عليها، وفي هذا الصدد اتخاذ التدابير اللازمة للتنفيذ الفعال لخطط العمل الخاصة بالأنواع والموائل الرئيسية والتي تهدف، من بين أمور أخرى، إلى استعادة النظم الإيكولوجية البحرية والساحلية الهشة والمتدهورة، مع الاعتراف بخدماتها البيئية ودورها في التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره؛

رفع سقف الطموح من أجل تحقيق إنجازات مشتركة

11. نعترف بالتحديات المختلفة التي واجهتها البلدان حول حوض البحر الأبيض المتوسط ، ونلتزم بتعزيز تعاوننا الدولي من أجل التنمية المستدامة، ودعم الشراكات الملموسة، ونقل التكنولوجيا[4]، وتبادل المعرفة؛

12. نتعهد بتوسيع مشاركتنا في حوار نشط وتعزيز المبادرات المشتركة، ودعم الاستجابات الإقليمية لتحدياتنا البيئية المشتركة من أجل تضخيم تأثيرها عبر الحوض وخارجه، والمساهمة في تنسيق العمل عبر القطاعات والمستويات الحكومية من خلال تنفيذ النهج المتكاملة المنصوص عليها في بروتوكول الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية؛

13. *نسعى* للحد من تأثيرات تغير المناخ، وفقدان التنوع البيولوجي، والتدهور البيئي، الا سيما على الفئات الضعيفة والأشخاص الذين يرزحون تحت خط الفقر،من خلال تصميم سياسات وبرامج لا تترك أحدا خلف الركب وتدعم العدالة الاجتماعية والتمكين الاقتصادي وكذلك المساواة بين الجنسين والفئات العمرية، بالإضافة إلى تعزيز التعاون الدولي وتقديم دعم يمكن توقعه ومناسب في هذا الصدد؛

14. *نلتزم* بزيادة جهودنا نحو المشاركة الكاملة والمتساوية والهادفة للنساء والشباب والمجتمعات المحرومة في عملية صنع القرار في خطة عمل البحر المتوسط - منظومة اتفاقية برشلونة، مع الاعتراف بدورهم الحاسم كعوامل للتغيير؛

15. *نرحب* بالعملية التشاركية الواسعة والشاملة للأطراف المتعاقدة والشركاء المؤدية إلى الدورة الثانية والعشرين لمؤتمر الأطراف، بما في ذلك الجهود التي روجت لها الدولة المضيفة تركيا، والرئاسة ومكتب الأطراف المتعاقدة ونقاط الاتصال المعنية بخطة عمل البحر المتوسط ولجنة البحر المتوسط للتنمية المستدامة (MCSD) واللجنة التوجيهية للجنة البحر المتوسط للتنمية المستدامة، وملتقى الشباب بعنوان "دعونا نجتمع في قصص النجاح في البحر الأبيض المتوسط" (اسطنبول، تركيا، 15-18 تشرين الثاني/ نوفمبر 2021)؛

16. *نعرب عن امتناننا* للحكومة التركية لكرم ضيافتها خلال الدورة الثانية والعشرين لمؤتمر الأطراف.